

فسمية الصور هذه الالفاظ خاصة قليلة كان المعنى في ذلك الاسماء بان القرآن ليس الا كلاما عربيا معروفة التراكيب من معجمات هذه الالفاظ كما قال تعالى قرانا عربيا انتهى قال الكوفي القضاة انه قدس الله سره وجه الالفاظ ان مثل هذه الالفاظ لا تخلو عن ملاحظة ما للمعنى الاصلى كاصول الفقه مثلا اذا حصل علما فانه يشعر بكونه ممتحن في الحكم الشرعية بملاحظة المعنى الاصنافي واعتباره كالمهوران هو التسمية لم تقع الا كذلك وهذا الكلام كذلك فكذلك التسمية السو بهذه الكلام العربية التي هي مسمياتنا الحروف الخمسة التي منها تركيب هذه الكلام وعليها ذمالة هذه الكلام والاسماء لها الاله في شيء من اللغات يشعر بان السورة اسمية هذا الاسم هذا ما اعتار لذلك وليس القرآن هو مجموع السور فيكون كذلك بخلاف ما اناسي بهما رجل مثلا فاما ما تقدم المعنى الاصلى اني لم قال في الكشاف فان قلت ما بالها مكتوبة في المصحف على الحروف الغيبية على صور اشياء قليلة لان الكلام كما كانت مركبة من ذوات الحروف والاشياء العادة مني تاجيت ومني قيل للكاتب كيف كيف وكيف ان يلفظ بالاسماء ويقع في اكثرنا به الحروف انفسها على تلك المشاكلة المألوفة في كناية هذه الالفاظ قال ما لحضه الفاضل البصطاني بقوله لا يقال القول بانها اسماء للسور يخرجها ابي ما ليس في لغة العرب لان التسمية بطلائح اسماء فضاء لا مستنكره عندهم ويورد في اتحاد الاسماء ويورد وليست عن نأخر الجزء عن الكل من حيث ان الاسم يتاخر عن

المسمى

المسمى بالرنية نأقول التسمية بطلائح اسماء انما تمتنع اذا ركعت وصلحت اسماء واحدا على طرف بملك واما اذا انزلت نأ اسماء العدد فلا ونا هيك بنفسوية من بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطايفة من اسماء حروف التمجيد والمسمى هو مجموع السورة والاسم جزوها فلا اتحاد وهو مقدم من حيث ذاته وموخر باعتبار كونه اسما فلا دور انتهى وبين المحقق عصام الدين قوله ويورد في اتحاد الاسم والمسمى بقوله وهو باطل سواء كان المسمى باللفظية او بالتفصيل لان المسمى مدلول والاسم دال ولا يندلله من طرفين قال ويبدأ علم انه لا ينفذ في وقته ما ذكره وانما النافع منع بطلان اتحاد الاسم والمسمى بالذات فويبان نفايز الجزء والكل ولا يلزم مفارقة الجزء لنفسه لان المفارقة للكل مفارقة لكل جزء منه ويخبر عليه انه مع كمال ضعف التسمية لا ينفذ ما ذكره في الجواب وانما النافع ازالة ما يوجب اتحاد الجزء والكل لان يقال ان التسمية مفارقة الجزء والكل وان دفع التسمية يكونه مفارقة للذي لم ينظر في اليه بسمية ولا يخفى ان اتحاد الاسم والمسمى كما انه باطل بوجب الاخراج الى ما ليس في كلام العرب وكذا استلزام نأخر الجزء عن الكل ثم بين قوله وهو مقدم من حيث ذاته وموخر باعتبار كونه اسما بقوله يعني فللناخر عن الكل كونه اسما لذات الجزء وهذه ان جعله جزءا يتوقف على كونه اسما انما تمتنع من اليلفح فصل القول هذا من كلامه وجعله اسما يتوقف على جعله هذا الاسم جزءا للمركب من حيث انه مركب الا ان يقال ما هو المستنع من اليلفح

الاعتبار وهو ان الكشاف ان التسمية مجتنبه على عدم نفايز صور